

فعالية بمجلس #حقوق_الإنسان حول التدهور الحقوقى في #السعودية

عقدت منظمة "القسط" لحقوق الإنسان بالخليج، إلى جانب منظمة العفو الدولية، ومركز الخليج لحقوق الإنسان، ومنظمة هيومن رايتس ووتش، فعالية جانبية لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بعنوان «التدهور المتواصل لحقوق الإنسان في السعودية».

وسلط المتحدثون في الفعالية الضوء على الانتهاكات الحقوقية السافرة والممنهجة التي ترتكبها السلطات السعودية، داعين المجتمع الدولي إلى تكثيف الجهود لمكافحة الإفلات من العقاب.

وقد^٣ م الناشط الحقوقى السعودى، يحيى العسيري، لمحه^٤ عامةً عن حالة حقوق الإنسان في السعودية التي وصف بأنها تسير "من سيء إلى أسوء". كما سلط^٥ الضوء على العديد من الاتجاهات التراجعية، بما في ذلك إصدار أحكام بالسجن لفترات طويلة على نحو غير مسبوق على خلفية التعبير السلمي عن الرأي على شبكة الإنترنت ومواصلة احتجاز معتقلين معتقلين الرأي بعد انقضاء مدة محكوميتهم أو حتى إصدار أحكام جديدة ضدهم.

كذلك نظر^٦ قت روتنا بيفغوم، باحثة أولى في مجال حقوق المرأة في منظمة هيومن رايتس ووتش، إلى

استمرار الوضع غير المستقر لحقوق المرأة في السعودية، في ظل عدم تفكيك نظام الولاية. فعلى سبيل المثال، ما زال "عقوب" المرأة لولي أمرها يعدّ جريمةً، مما يجعل عمليةً اعترافه ولبي أمرها كافيةً لإلغاء حريّتها الجديدة.

من ناحيتها، تحدثت جوليا ليغнер، المديرة التنفيذية لمنظمة القسط لحقوق الإنسان، عن الانتهاكات المُرتكبة في سياق المشاريع الاقتصادية الكبرى ذات الصلة برؤية 2030، بما في ذلك مشروع مدينة نيوم العملاقة. وأشارت ليغнер إلى تقرير القسط المععنون "الجانب المظلم من مشروع نيوم: مصادر أراضي سكان المنطقة وتهجيرهم ومتابعتهم قضائياً"، والذي يعرّض الحملة الشرسة التي شُنّت ضد أبناء قبيلة الحويطات الذين عارضوا الإخلاء القسري في عام 2020 لبناء مدينة نيوم.

كما أبرزت دانة أحمد، باحثة في شؤون الشرق الأوسط في منظمة العفو الدولية، التوسع في تطبيق عقوبة الإعدام في السعودية الذي شهد تغيرات سلبية. وسلطت الضوء على قضية المواطن الأردني حسين أبو الخير الذي نُفذ فيه حكم الإعدام في شهر مارس على خلفية ارتكابه جريمةً تتعلق بالمخدرات بعد محاكمة جائرة، فضلاً عن العديد من الشبان الذين يُحدق بهم خطر الإعدام الوشيك بسبب جرائم يُزعم أنهم ارتكبواها حينما كانوا أطفالاً.

وأدّار الحدث ما يكلّ كامباً من مركز الخليج لحقوق الإنسان الذي كرر تأكيد الدعوة إلى إنشاء المجلس آليةً للرصد والإبلاغ بشأن حالة حقوق الإنسان في السعودية.